الباب الثاني

الحديث النّبوي وطريق نقده ومختلف الحديث

أ. التعريف بالحديث النّبوي وأقسامه.

الحديث في اللغة: الجديد من الأشياء. والحديث الخبر ما يأتي على القليل والكثير، والجمع أحاديث كقطيع وأقاطيع، وهو شاذ على غير قياس.[20]

و في الاصطلاح: ما أضيف إلى النّبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.[21]

الخبر في اللغة: النبأ، وجمعه أخبار. و في الاصطلاح: فيه ثلاثة أقوال وهي:

١- هو مرادف للحديث: أي أن معناهما واحد اصطلاحا.

٢- مغاير له: فالحديث ما جاء عن النّبي صلى الله عليه وسلم. والخبر ما جاء عن غيره.

---

[20]. الدكتور محمد عجاج الخطيب، **اصول الحديث علومه ومصطلحه** (بيروت لبنان: دار الفكر، ٢٠٠٨)، ص. ١٩.

[21]. محمود الطحان النعيمي، **تيسير مصطلح الحديث** (مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). ص. ١٧- ١٨.

٣- أعم منه: أي أن الحديث ما جاء عن النّبي صلى الله عليه وسلم. والخبر ما جاء عنه أو عن غيره.[22]

الأثر في اللغة: بقية الشيء. و في الاصطلاح: فيه قولان هما:

١- هو مرادف للحديث: أي أن معناهما واحد اصطلاحا.

٢- مغاير له: وهو ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال أو أفعاله.[23]

وقيل بين الحديث والخبر عموم وخصوص فكل حديث خبر ولاعكس. وقد يسمي المحدثون المرفوع والموقوف من الأخبار (أثرا) إلّا أنّ فقهاء خرسان يسمون الموقوف بالأثر والمرفوع بالخبر.[24]

ينقسم الخبر بالنسبة لوصوله إلينا إلى قسمين. ولكل منهما أقسام وتفاصيل، سيذكرها الباحث ويبسطها إن شاء الله تعالى، بمبحثين، وهما:

١- فإن كان له طرق غير محصورة بعدد معين، فهو المتواتر.

٢- وإن كان له طرق محصورة بعدد معين، فهو الآحاد.

---

[22]. نفس المصدر. ص. ١٧- ١٨.

[23]. نفس المصدر. ص. ١٨.

[24]. المرفوع ما اسند الى الرسول والموقوف ما رفع الى الصحابي والمقطوع ما رفع الى التابعي. انظر إلى الدكتور محمد عجاج الخطيب، **اصول الحديث علومه ومصطلحه** (بيروت لبنان: دار الفكر، ٢٠٠٨)، ص. ٢٠.

١. المتواتر.

المتواتر في اللغة: هو اسم فاعل، مشتق من التواتر، أي التتابع، تقول: تواتر المطر، أي تتابع نزوله.

و في الاصطلاح: ما رواه عدد كثير، تُحِيل العادة تواطُؤَهم على الكذب.

وأمّا الشرح عن التعريف المتواتر فهو: أنّ المتواتر هو الحديث أو الخبر الذي يرويه في كل طبقة من طبقات سنده رواة كثيرون، يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون أولئك الرواة قد اتفقوا على إختلاف هذا الخبر.[25]

يتبين من شرح التعريف أن المتواتر لا يتحقق في الخبر إلا بشروط أربعة، وهي:

أ- أن يرويه عدد كثير، وقد اختلف العلماء في أقل الكثرة على أقوالٍ، والمختار أنه عشرة أشخاص.

ب- أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند.

ج- أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

د- أن يكون مستند خبرهم الحس؛ كقولهم: سمعنا، أو رأينا، أو لمسنا، أو ... أما إن كان مستند خبرهم العقل، كالقول بحدوث العالم مثلا، فلا يسمى الخبر حينئذ متواترا.[26]

---

[25]. محمود الطحان النعيمي، **تيسير مصطلح الحديث** (مكتبة المعارف، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). ص. ٢٣-٢٤.

وأمّا حكم خبر المتواتر هو: أنّ المتواتر يفيد العلم الضروري، أي العلم اليقيني الذي يضطر الإنسان إلى لتصديق به تصديقا جازما، كمن يشاهد الأمر بنفسه؛ فإنه لا يترددفي تصديقه، فكذلك الخبر المتواتر، لذلك كان المتواتر كله مقبولا، ولا حاجة إلى البحث عن أحوال رواته.[27]

ينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين هما: لفظي، ومعنوي:

أ- المتواتر اللفظي: وهو ما تواتر لفظه ومعناه.

مثل حديث: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار".[28] رواه بضعة وسبعون صحابيا. ثم استمرت هذه الكثرة -بل زادت- في باقي طبقات السند.

ب- المتواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه.

مثل: أحاديث رفع اليدين في الدعاء، فقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم نحو مائة حديث، كل حديث منها فيه: أنه رفع يديه في الدعاء، لكنها في قضايا

---

[26]. نفس المصدر. ص. ٢٤.

[27]. نفس المصدر. ص. ٢٣-٢٥.

[28]. رواه البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم: ٢٠٢/١، حديث ١١٠، بلفظه

مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك بينها –وهو الرفع عند الدعاء– تواتر باعتبار مجموع الطرق.[29]

٢. الآحاد.

الآحاد في اللغة: الآحاد: جمع أحد، بمعنى: الواحد، وخبر الواحد هو: ما يرويه شخص واحد. و في الاصطلاح: هو ما لم يجمع شروط المتواتر.

وأمّا حكم خبر الآحاد هو: يفيد العلم النظري، أي العلم المتوقف على النظر والاستدلال.[30]

ينقسم الأحاديث الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه إلى ثلاثة اقسام، وهي: المشهور، العزيز والغريب.

١. المشهور.

المشهور في اللغة: هو اسم مفعول من "شهرت الأمر" إذا أعلنته وأظهرته، وسمي بذلك لظهوره. و في الاصطلاح: ما رواه ثلاثة فأكثر –في كل طبقة– ما يبلغ حد التواتر.

---

[29]. أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود الطحان النعيمي، **تيسير مصطلح الحديث** (مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). ص. ٢٣-٢٥.

[30]. نفس المصدر. ص. ٢٧.

مثاله: حديث: "إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من صدور العلماء، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رءوسا جُهَّالًا، فسُئِلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا".[31]

٢. العزيز.

العزيز في اللغة: هو صفة مشبهة، من "عز–يعز" بالكسر، أي قل وندر، أو من "عز يعز" بالفتح، أي قوي واشتد، وسمي بذلك إما لقلة وجوده وندرته، وإما لقوته، بمجيئه من طريق آخر. وفي الاصطلاح: أن لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند.

وأمّا شرح التعريف من حديث العزيز: يعني ألّا يوجد في طبقة من طبقات السند أقل من اثنين؛ أما إن وجد في بعض طبقات السند ثلاثة فأكثر فلا يضر، بشرط أن تبقى ولو طبقة واحدة فيها اثنان؛ لأن العبرة لأقل طبقة من طبقات السند.

---

[31]. أخرجه البخاري، ومسلم، والطبراني، وأحمد، والخطيب، من طريق أربعة من الصحابة؛ وهم: عبد الله بن عمرو بن العاص، وزياد بن لبيد، وعائشة، وأبو هريرة، فأخرجه البخاري، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم: ١/ ١٩٤، حديث ١٠٠، بلفظه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وأخرجه مسلم، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه: ٤/ ٢٠٥٨، حديث ١٣، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أيضا، وأخرجه أحمد في المسند ٤/ ١٦٠، ٢١٨، عن زياد بن لبيد، قريبا من معناه، وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، حديث ٦٤٠٣، عن أبي هريرة، وأخرجه الخطيب في تاريخه ٥/ ٣١٢ عن عائشة. انظر الى أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود الطحان النعيمي، **تيسير مصطلح الحديث** (مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م). ص. ٣٠.

هذا التعريف هو الراجح، كما حرره الحافظ ابن حجر، وقال بعض العلماء: إن العزيز: هو رواية اثنين أو ثلاثة، فلم يفصلوه عن المشهور في بعض صوره.

مثاله: ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده، وولده، والناس أجمعين".

ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن علية وعبد الوارث، ورواه عن كلٍّ جماعة.[32]

٣. الغريب.

الغريب في اللغة: هو صفة مشبهة، بمعنى المنفرد، أو البعيد عن أقاربه. و في الاصطلاح: هو ما ينفرد بروايته راوٍ واحد.

وأمّا شرح التعريف من حديث الغريب: أي هو الحديث الذي يستقل بروايته شخص واحد، إما في طبقة من طبقات السند، أو في بعض طبقات السند، ولو في واحدة، ولا تضر الزيادة على واحد في باقي طبقات السند؛ لأن العبرة للأقل.

---

[32]. رواه البخاري، كتاب الإيمان، باب حب الرسول عن الإيمان، ١/ ٨٥، حديث ١٥، بلفظه عن أنس، وحديث ١٤، عن أبي هريرة بلفظه، ونقص: "والناس أجمعين" وزاد في أوله: "فو الذي نفسي بيده". ورواه مسلم، كتاب الإيمان، حديث ٦٩-٧٠، كلاهما عن أنس. انظر الى أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود الطحان النعيمي، **تيسير مصطلح الحديث** (مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). ص. ٣٥- ٣٦.

مثاله: حديث "إنّما الأعمال بالنيات"[33] تفرد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه.[34]

ينقسم الأحاديث الآحاد بالنسبة إلى قوته وضعفه إلى قسمين، وهما:

أ- مقبول: وهو ما ترجح صدق المخبر به. وهو نوعان، هما: الصحيح والحسن.

ب- مردود: ما لم يترجح صدق المخبر به. وهو: الضعيف.

١. الصحيح.

الصحيح في اللغة: الصحيح: ضد السقيم. وهو حقيقة في الأجسام، مجاز في الحديث، وسائر المعاني. و في الاصطلاح: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ، ولا علة.[35]

أنّ شروط الصحيح التي يجب توافرها حتى يكون الحديث صحيحا خمسة، وهي:

أ- اتصال السند: ومعناه أن كل راوٍ من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه، من أول السند إلى منتهاه.

ب- عدالة الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته اتصف بكونه مسلما، بالغا، عاقلا، غير فاسق، وغير محروم المروءة.

---

[33]. فرواه البخاري،كتاب الإيمان،حديث ١، ورواه مسلم،كتاب الإمارة، حديث ١٥٥.

[34]. محمود الطحان النعيمي، **تيسير مصطلح الحديث** (مكتبة المعارف، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). ص.٣٨-٣٩.

[35]. نفس المصدر. ص. ٤٤.

ج- ضبط الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته كان تام الضبط؛ إما ضبط صدر، وإما ضبط كتاب.

د- عدم الشذوذ: أي ألا يكون الحديث شاذا. والشذوذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

هـ- عدم العلة: أي ألا يكون الحديث معلولا، والعلة: سبب غامض خفي، يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.

فإذا اختل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة فلا يسمى الحديث حينئذ صحيحا.[36]

مثاله: ما أخرجه البخاري في صحيحه، قال: "حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بالطور".[37]

وأمّا حكم حديث الصحيح هو: وجوب العمل به بإجماع أهل الحديث، ومن يعتدُّ به من الأصوليين والفقهاء. فهو حجة من حجج الشرع. لا يسع المسلم ترك العمل به.[38]

---

[36]. نفس المصدر. ص. ٤٤.

[37]. البخاري، كتاب الأذان، باب الجهر في المغرب، ٢/ ٢٤٧، حديث ٧٦٥، بلفظه.

[38]. محمود الطحان النعيمي، **تيسير مصطلح الحديث** (مكتبة المعارف، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). ص. ٤٣-٤٦.

٢. الحسن.

الحسن في اللغة: هو صفة مشبهة، من "الحسن" بمعنى الجمال.[39] و في الاصطلاح: اختلفت أقوال العلماء في تعريف الحسن؛ نظرا لأنه متوسط بين الصحيح والضعيف.

قال الخطابي: "هو ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء".[40]

قال الإمام الترميذي: "كل حديث يروى، لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن".[41]

قال ابن حجر: "وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل، ولا شاذ، هو الصحيح لذاته، فإن خف الضبط، فالحسن لذاته".

قال محمود طحان: فكان الحسن عند ابن حجر هو الصحيح إذا خف ضبط راويه، أي قل ضبطه، وهو خير ما عرف به الحسن، أما تعريف الخطابي فعليه

---

[39]. نفس المصدر. ص. ٥٧.

[40]. أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، **معالم السنن** وهو شرح سنن أبي داود (حلب: المطبعة العلمية، الطبعة: الأولى، ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م).ج. ١ ص. ١١.

[41]. **جامع الترميذي مع شرحه تحفة الأحوذي**، كتاب العلل في آخر جامعه ج١٠، ص٥١٩.

انتقادات كثيرة، وأما الترمذي فقد عرف أحد قسمي الحسن، وهو الحسن لغيره، والأصل في تعريفه أن يعرف الحسن لذاته؛ لأن الحسن لغيره ضعيف في الأصل، ارتقى إلى مرتبة الحسن؛ لانجباره بتعدد طرقه.

وأمّا تعريفه المختار هو: يمكن أن يعرف الحسن بناء على ما عرفه به ابن حجر بما يلي: "هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه، عن مثله[42] إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة".[43]

وأمّا حكم حديث الحسن هو: كالصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه في القوة، ولذلك احتج به جميع الفقهاء، وعملوا به، وعلى الاحتجاج به معظم المحدثين والأصوليين، إلا من شذ من المتشددين. وقد أدرجه بعض المتساهلين في نوع الصحيح، كالحاكم، وابن حبان، وابن خزيمة، مع قولهم بأنه دون الصحيح المبين أولا.[44]

مثاله: ما أخرجه الترمذي قال: "حدثنا قتيبة، حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي، عن أبي عمران الجوني، عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري قال: سمعت أبي بحضرة

---

[42]. ليس المراد بقولنا: "عن مثله" أنه يشترط أن يكون جميع رجال الإسناد عدولا قد خف ضبطهم، وإنما المراد أن يكونوا كلهم، أو بعضهم، ولو واحد منهم فقط، وإن كان الباقون عدولا تامي الضبط؛ لأن العبرة في الحكم على الحديث بأدنى رجل في الأسناد.

[43]. محمود الطحان النعيمي، **تيسير مصطلح الحديث** (مكتبة المعارف، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). ص. ٥٧-٥٨.

[44]. نفس المصدر. ص. ٥٨-٥٩.

العدو يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف ... " الحديث.[45]

٣. الضعيف.

الضعيف في اللغة: ضد القوي، والضعف حسي ومعنوي، والمراد به هنا الضعف المعنوي. و في الاصطلاح: هو ما لم يجمع صفة الحسن، بفقد شرط من شروطه.[46]

مثاله: ما أخرجه الترمذي من طريق "حكيم الأثرم" عن أبي تميمة الهجيمي، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من أتى حائضا أو امرأة في دبرها أو كاهنا فقد كفر بما أنزل على محمد"، ثم قال الترمذي بعد إخراجه: "لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم عن أبي تميمة الهجيمي عن أبي هريرة" ثم قال: "وضعَّفَ محمد (أي البخاري) هذا الحديث من قبل إسناده" قال محمود طحان: لأن في إسناده حكيما الأثرم، وقد ضعفه العلماء، فقد قال عنه الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: "فيه لين".[47]

---

[45]. الترميذي، أبواب فضائل الجهاد، ج٥ ص٣٠٠ من الترمذي، مع شرحه تحفة الأحوذي. انظر الى أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود الطحان النعيمي، **تيسير مصطلح الحديث** (مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). ص. ٥٧-٥٩.

[46]. نفس المصدر. ص. ٧٨.

[47]. الترميذي مع شرحه، ج١ ص٤١٩-٤٢. أو انظر الى **تيسير مصطلح الحديث** ، نفس المراجع. ص. ٥٧-٥٩.

وأمّا حكم روايته هو: يجوز حكم روايته عند أهل الحديث وغيرهم رواية الأحاديث الضعيفة، والتساهل في أسانيدها من غير بيان ضعفها –بخلاف الأحاديث الموضوعة فإنه لا يجوز روايتها إلا مع بيان وضعها– بشرطين، هما:

أ– ألا تتعلق بالعقائد، كصفات الله تعالى.

ب– ألا يكون في بيان الأحكام الشرعية مما يتعلق بالحلال والحرام.

يعني تجوز روايتها في مثل المواعظ والترغيب والترهيب والقصص وما أشبه ذلك، وممن روي عنه التساهل في روايتها سفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل.[48]

وأمّا حكم العمل به هو وقد اختلف العلماء في العمل بالحديث الضعيف على ثلاثة مذاهب، وهي:

١– المذهب الأول: لا يعمل به مطلقا، لا في الفضائل، ولا في الأحكام. حكاه ابن سيد الناس عن يحيى بن معين، واليه ذهب ابو بكر بن العربي، والظاهر أنّه مذهب البخاري ومسلم، لما عرفناه من شروطيهما. وهو مذهب ابن خرم.

٢– المذهب الثاني: أنه يعمل بالحديث الضعيف مطلقا، وعزى هذا إلى ابي داود والإمام احمد رضي الله عنهما، وإنما يريان ذلك اقوى من رأي الرجال.

---

[48]. نفس المصدر. ص. ٨٠.

٣- المذهب الثالث: أنه يعمل به في الفضائل والمواعظ ونحو ذلك اذا توفرت له بعض الشروط، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن حجر هذه الشروط، هي:

أ- أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والمهتمين بالكذب، ومن فحش غلطه. وقد نقل العلائي الاتفاق على هذا الشرط.

ب- أن يندرج الحديث تحت أصل معمول به.

ج- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

يقول الدكتور محمد عجاج الخطيب: لا شك أنّ المذهب الأول من اسلم المذاهب، ولدينا مما صح في الفضائل والترغيب والترهيب من جوامع كلم المصطفى (النّبي) ثروة يعجز البيان عن وصفها، وهي نعنينا عن رواية الأحاديث الضعيفة في هذا الباب، وبخاصة ان الفضائل ومكارم الأخلاق من دعائم الدين، ولا فرق بينها وبين الأحكام من حيث ثبوتها بالحديث الصحيح او الحسن فمن الواجب ان يكون مصدرها جميعاً الأحبار المقبولة.[49]

[49]. الدكتور محمد عجاج الخطيب، **اصول الحديث علومه ومصطلحه** (بيروت لبنان: دار الفكر، ٢٠٠٨)، ص. ٢٣١-٢٣٢.

ينقسم الحديث المردود الى قسمين، هما:

١. الحديث المردود بسبب سقط من الإسناد.

المراد بالسقط من الإسناد هو انقطاع سلسلة الإسناد بسقوط راوٍ أو أكثر، عمدا من بعض الرواة، أو عن غير عمد، من أول السند أو من آخره أو من أثنائه، سقوطًا ظاهرا أو خفيا.

يتنوع السقط من الإسناد بحسب ظهوره وخفائه إلى نوعين، هما:

أ- سقط ظاهر: وهذا النوع من السقط يشترك في معرفته الأئمة وغيرهم من المشتغلين بعلوم الحديث، ويعرف هذا السقط من عدم التلاقي بين الراوي وشيخه؛ إما لأنه لم يدرك عصره، أو أدرك عصره، لكنه لم يجتمع به "وليست له منه إجازة ولا وجادة" لذلك يحتاج الباحث في الأسانيد إلى معرفة تاريخ الرواة؛ لأنه يتضمن بيان مواليدهم، ووفياتهم، وأوقات طلبهم وارتحالهم، وغير ذلك.

وقد اصطلح علماء الحديث على تسمية السقط الظاهر بأربعة أسماء، بحسب مكان السقط، أو عدد الرواة الذين أسقطوا. وهذه الأسماء هي:

١- المعلق.

٢- المرسل.

٣- المعضل.

٤- المنقطع.

ب- سقط خفي: وهذا لا يدركه إلا الأئمة الحُذَّاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد. وله تسميتان، وهما:

١- المدلس.

٢- المرسل الخفي.[50]

٢. الحديث المردود بسبب طعن في الراوي:

المراد بالطعن في الراوي هو جرحه باللسان، والتكلم فيه من ناحية عدالته ودينه، أو من ناحية ضبطه وحفظه.

أسباب الطعن في الراوي هو عشرة أسباب؛ خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة منها تتعلق بالضبط.

أ-أما التي تتعلق بالطعن في العدالة فهي:

١- الكذب.

٢- التهمة بالكذب.

---

[50]. أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود الطحان النعيمي، **تيسير مصطلح الحديث** (مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). ص. ٨٢-٨٣.

٣- الفسق.

٤- البدعة.

٥- الجهالة "أي جهالة العين".

ب- وأما التي تتعلق بالطعن في الضبط فهي:

١- فحش الغلط.

٢- سوء الحفظ.

٣- الغفلة.

٤- كثرة الأوهام.

٥- مخالفة الثقات.[51]

المخالفة للثقات:

إذا كان سبب الطعن في الراوي مخالفته للثقات -وهو السبب السابع- فينتج عن مخالفته للثقات خمسة أنواع من علوم الحديث، وهي: "المدرج، والمقلوب، والمزيد في متصل الأسانيد، والمضطرب، والمصحَّف".

١- فإن كانت المخالفة بتغيير سياق الإسناد، أو بدمج موقوف بمرفوع، فيسمى "المدرج".

[51]. نفس المصدر. ص. ١١٠.

٢- وإن كانت المخالفة بتقديم أو تأخير، فيسمى "المقلوب".

٣- وإن كانت المخالفة بزيادة راوٍ، فيسمى "المزيد في متصل الأسانيد".

٤- وإن كانت المخالفة بإبدال راوٍ براوٍ، أو بحصول التدافع في المتن ولا مرجح، فيسمى "المضطرب".

٥- وإن كانت المخالفة بتغيير اللفظ، مع بقاء السياق، فيسمى "المصحف".[52]

ب.منهج نقد السند.

السند في اللغة: ما ارتفع من الأرض، وما قابلك من الجبل وعلا عن السحف، والجمع: أسناد، وكل شيء أسنده إلى شيء فهو مسند، ويقال: أسند في الجبل إذا ما صعِده. ويقال فلان سند أي معتمد.[53]

والسند في الاصطلاح: هو طريق المتن، أي سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن عن مصدره الأول، وسمي هذا الطريق سندا – إمّا لأنّ المسند يعتمد عليه في نسبة المتن إلى مصدره، أو لاعتماد الحفاظ على المسند في معرفة صحة الحديث وضعفه.[54]

---

[52]. نفس المصدر. ص. ١٢٩.

[53]. الدكتور محمد عجاج الخطيب، **اصول الحديث علومه ومصطلحه** (بيروت لبنان: دار الفكر، ٢٠٠٨)، ص. ٢٢.

[54]. نفس المصدر ، ص. ٢٢.

إنّ بحث الحديث ليس إلّا لمعرفة صحيح الحديث، وهناك قواعد المستعملة لمعرفة صحيحه إذا كان الحديث المبحوث ليس من الحديث المتواتر.

وظهر هذا العلم منذ زمن النّبي صلى الله عليه وسلم والصحابة. الإمام الشافعي، والبخارى، ومسلم، وغيرهم قد فعل هذا المنهج في أحاديثهم وروايتهم. وتمّ العلماء بعدهم □لذا العلم إلى رموز قواعد صحيح الحديث، وهذه القواعد استعمل إلى يوم.[55]

ومن علماء الحديث الذي قد بيّن هذه الرموز هو أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى بن أبي نصر النصرى الشهرزوري، الملقّب بإبن صلاح حيث قال: أمّا الحديث الصحيح فهو الحديث المسند، الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا، ولا معللاً.[56]

عُرِفَ من هذا التعريف أنّ قواعد لصحيح الحديث كما يلي:

١. اتصال السند من المخرّج إلى النّبي صلى الله عليه وسلم.

٢. عدالة الراوى وضبطه.

٣. خالية من الشذوذ ومعللا من العلة.

---

[55]. شهودي اسماعيل، **Metodologi Penelitian Hadits Nabi** (جاكرتا: بولان بنتانج، ١٤١٢هـ)، ص. ٦٣-٦٤.

[56]. الدكتور محمد عجاج الخطيب، **اصول الحديث علومه ومصطلحه** (بيروت لبنان: دار الفكر، ٢٠٠٨)، ص. ٣٠٤.

وحصل من البيانات السابقة إلى سبع قواعد، خمس متعلقة بالسند وهي: (١) اتصال السند، (٢) عدالة الراوى، (٣) ضبط الراوى، (٤) خاليا من الشذوذ، (٥) ومعللا من العلة. وإثنتان متعلق بالمتن وهي: (١) أن يكون المتن خاليا من الشذوذ، (٢) أن يكون معللا من العلة.

من تلك القواعد السابقة، فقال العلماء بأنّ الحديث الشامل على جميع العناصر السابقة فهو صحيح، يعنى صحيح من جهة السند وكذالك المتن. فإنّ لا يبلغ إلى تلك العناصر فلا يقال بحديث صحيح، إمّا غير صحيح من جهة السند أو المتن.

هذه القواعد لابدّ حصوله في نقد الحديث، فكانت تلك العناصر لها علاقة بأحوال الرواة والإتصال بين الرواة. وإتفق العلماء أنّ هناك نقطتين في بحث عن أحوال الرواة،[57] وهما: (١) عدالة الراوى، (٢) ضبط الراوى.

١. عدالة الراوى.

العدالة في اللغة: مصدر عدل، وهي ما قام في النفوس أنّه مستقيم، وهو ضد الجوز، والعدل من الناس: المرضي قوله وحكمه، والعدل: الذي لم يظهر منه ريبة.[58]

---

[57]. انظر سوريادي ومحمد الفاتح سوريادلغا، **Metodologi Penelitian Hadis** (يوكياكرتا: المطبعة تيراس، ٢٠٠٩م)، ص. ١٠٢.

وفي الاصطلاح: هناك أراء، منها ما قال عبد الرحمن بن ابراهيم الخميسي: العدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة. والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة، وأمّا المروءة فهي فعل ما يجمله ويزينه عادة، كالسخاء وحسن الخلق، واجتناب ما يدنسه ويشينه عادة من الأمور الدنيا المزرية به.[59]

وقد ذكر ابن صلاح العدل بشيء من التفصيل، فقال: أن يكون الراوي مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سليماً من أسباب الفسق، سليماً من خوارم المروءة.[60]

٢. ضبط الراوي.

الضبط في اللغة: لزوم الشيء وحسبه، وقال الليث: لزوم الشيء لا يفارقه في كل شيء، وضبط الشيء حفظه بالجزم. وقال عبد الرحمن الخميسي في اصطلاحه:

---

[58]. عبد الرحمن بن ابراهم الخميسي، **معجم علوم الحديث النبوي** (صنعاء اندلس: دار ابن حزم، ١٤١٩هـ)، ص. ١٥٢.

[59]. نفس المراجع، ص. ١٥٢.

[60]. محمود الطحان النعيمي، **تيسير مصطلح الحديث** (مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). ص. ١١١.

الضبط الراوي هو الذي توافق روايته الثقات الضابطين في اللفظ أو في المعنى ولو في الغالب.[61]

ذكر محمود الطحان بتعريفه حيث قال: الضبط هو أن يكون الراوي، غير مخالفة للثقات، ولا سيء الحفظ، ولا فاحش الغلط، ولا مغفلاً، ولا كثير الأوهام.[62]

يعرف ضبط الراوي بموافقته الثقات المتقنين في الرواية، فإنّ وافقهم في روايتهم غالباً فهو ضابط، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، فإن كثرت مخالفته لهم اختل ضبطه، ولم يُحْتَجَّ به.[63]

وهناك لعلم لمعرفة أحوال الراوي هل هو عادل أم غير عادل، وكذلك هل هو ضابط أم غير ضابط، وفي علم الحديث اشتهر بعلم الجرح والتعديل.

---

[61]. عبد الرحمن بن ابراهم الخميسي، **معجم علوم الحديث النبوي** (صنعاء اندلس: دار ابن حزم، ١٤١٩هـ)، ص. ١٣٩.

[62]. أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود الطحان النعيمي، **تيسير مصطلح الحديث** (مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). ص. ١١١.

[63]. نفس المصدر، ص. ١١٢.

ج. منهج نقد المتن.

المتن في اللغة هو ما صلب ظهره، والجمع متون ومتنا، ومتن كل شيء ما ظهر منه، وما ارتفع وصلب من الأرض، ومتن القوس تمتينا شدها بالعصب.[64] وأمّا المتن في الاصطلاح فهو ألفاظ الحديث التي تتقوم بها معانيه اللغوية السابقة.[65]

وكما ذكر من قبل، أن للحديث قواعد في السند المقصود بها معرفة التصحيح والتضعيف. وكذلك المتن، له قواعد وضوابط للتمييز بين المتن الصحيح فتقبل والمتن الضعيف فتردّ.

اختلف المحدثون في تحديد مقاييس نقد متن الحديث، منهم الخطيب البعدادي فقال في "باب ذكر ما يقبل فيه خبر الواحد وما لا يقبل" أنّ الخبر المنسوب إلى النّبي مردود إذا نفي الحكم العقلي، وحكم القرآن الثابت المحكم، والسنة المعلومة، والفعل الجاري مجرى السنة، وكل دليل مقطوع به،[66] والإمام ابن الجوزي الذي قام مقياسين،

---

[64]. ابن المنظور، **لسان العرب** (مصر: دار المصرية، مجهول السنة)، مادة متن.

[65]. الدكتور محمد عجاج الخطيب، **اصول الحديث علومه ومصطلحه** (بيروت لبنان: دار الفكر، ٢٠٠٨)، ص. ٢٢.

[66]. الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية** (بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، ط. ١، ٢٠٠٦)، ص. ٣٧١.

الأول أن لا يكون الحديث متعارضا بالعقل السليم والتعاليم الدينية. فإذا وجد حيث يتعارض معهما فهو مردود.[67]

المقاييس الرائسية لنقد المتن عند طاهر الجوابي، هي:

١. عرض الحديث على القرآن الكريم.

٢. مقارنة روايات الحديث بعضها ببعض.

٣. عرضه على الوقائع والمعلومات التارخية.

٤. عرضه على المسلمات العقلية.[68]

د. علم تاريخ الرواة.

علم تاريخ الرواة هو العلم الذي يُعَرِّفُ برواة الحديث من الناحية التي تتعلق بروايتهم للحديث، فهو يتناول بالبيان أحوال الرواة، ويذكر تاريخ ولادة الراوي، ووفاته، وشيوخه، وتاريخ سماعه منهم، ومن روى عنه، وبلادهم ومواطنهم، ورحلات الراوي،

---

[67]. ابو الفجر عبد الرحمن بن علي الجوزي، **كتاب الموضوعات** (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٣م)، ج ١، ص. ١٠٦.

[68]. محمد طاهر الجوازي، **جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف** (مجهول المكان: مؤسسات ع. الكريم بن عبد الله، ١٩٨٦م)، ص. ٤٥٦.

وتاريخ قدومه إلى البلدن المختلفة، وسماعه من بعض الشيوخ قبل الاختلاط أم بعده. . . وغير ذلك مما له صلة بامور الحديث.

وقد نشأ هذا العلم مع نشأة الرواية في الإسلام، وإهتم العلماء به ليتمكنوا من معرفة رجال الأسانيد، فكانوا يسألون الرواة عن أعمارهم ومواطنهم، وتواريخ سماعهم من الشيوخ، كما كانوا يسألون عن الرواة أنفسهم، وحق العلماء أن يهتموا بكل هذا ليعلموا صحة ما يدعيه الرواة من سماع، وليعرفوا اتصال الأسانيد وانقطاعها ويعرفوا المرسل من المرفوع. . . وغير ذلك.

وقد اختلفت طرق المصنفين في تاريخ الرواة. ومنهم من صنف على الطبقات، فتناول أحوال الرواة طبقة بعد طبقة، والطبقة تمثل جماعة من الرواة عاشوا في عصر واحد تقريبا، وأقدم كتب الطبقات هي "الطبقات الكبرى" لمحمد بن سعد (١٦٨-٢٣٠هـ)، و"طبقات الرواة" لخليفة بن خياط العصفري (٢٣٠هـ).

ومنهم من صنف على السنين، فيذكر سنة وفاة الراوى، ويترجم له، ويذكر أخباره، وواضح هذا في تاريخ الإسلام للذهبي.

ومن العلماء من صنف تاريخ الرواة على حروف المعجم، وهذا النوع أسهل تناولا للباحثين، ومن أقدم ما وصلنا من هذا النوع التاريخ الكبير للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ) .[69]

ومن أجمع كتب تراجم رواية الحديث كتاب "تذيب التهذيب" للحافظ شهاب الدين أبي الفضل احمد بن علي (ابن حجر) العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ)، وقد طبع بالهند سنة (١٣٢٥-١٣٢٧هـ) في إثني عشر مجلدا.[70]

هـ. علم الجرح والتعديل وقوائده.

الجرح في اللغة مصدر من جَرَحَهُ يجرحُهُ، إذا احدث في بدنه جرحا يسمح بسيلان الدم منه، ويقل جرح الحاكم وغيره الشاهد إذا عثر منه على ما تسقط به عدالة من كذب وغيره.[71]

---

[69]. كان الحافظ ابو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (٥٤١-٦٠٠هـ) قد صنف كتابه "الكمال في اسماء الرجال" في مجلدين ثم هذبه الحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزي الدمشقي (٦٥٤-٧٤٢هـ) وزاد عليه ورتبه على حروف المعجم في كتابه "تذيب الكمال في اسماء الرجال"، وقد استغرق تأليفه من سنة (٧٧٥-٧١٢هـ) وهو خمسون جزءا في اثني عشر مجلدا وقد طبع سنة ١٩٩٤م في دار الفكر في اثنين وعشرين مجلدا.

[70]. الدكتور محمد عجاج الخطيب، **اصول الحديث علومه ومصطلحه** (بيروت لبنان: دار الفكر، ٢٠٠٨)، ص. ١٦٤-١٦٥.

وأمّا الجرح في الاصطلاح هو ظهور وصف في الراوي يثلم عدالته أو يخل بحفظه وضبطه، مما يترتب عليه سقوط روايته أو ضعفه وردها، والترجيح: وصف الراوي بصفات تقتضي تضعيف روايته أو عدم قبولها.

لعدل في اللغة هو ما قام في النفوس انه مستقيم، وهو ضد الجوز... ورجل عدل: مقبول الشهادة... وتعديل الرجل: تزكيته.[72]

وأمّا العدل في الاصطلاح هو من لم يظهر في أمر دينه ومروءته ما يخل بهما، فيقول لذالك خبره وشهادته إذا توفرت فيه بقية الشروط التي ذكرناها في أهلية الأداء.

والتعديل هو وصف الراوي بصفات تزكيه فتظهر عدالته ويقبل خبره. وعلى هذا، فعلم الجرح والتعديل هو العلم الذي يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول رواياهم أو ردها.[73]

لقد قسم ابن ابي جاتم في مقدمة كتابه "الجرح والتعديل" كلا من مراتب الجرح والتعديل إلى اربعة مراتب، وبين حكم كل مراتبة منها، ثم زاد العلماء على كل من مراتب

---

[71]. ابي الفضل محمد بن مكرم المعروف بابن منظور الأفريقي، **لسان العرب** (بيروت: دار صادر، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ). ج، ٣. ص. ٢٤٦.

[72]. نفس المراجع، ج، ١٣. ص. ٤٥٦.

[73]. الدكتور محمد عجاج الخطيب، **اصول الحديث علومه ومصطلحه** (بيروت لبنان: دار الفكر، ٢٠٠٨)، ص. ١٦٨.

الجرح والتعديل مرتبتين، فصارت كل من مراتب الجرح والتعديل ستاً، وسيكتب الباحث المراتب مع الفاظها.

مراتب التعديل وألفاظها ما يلي:

أ. ما دل علي المبالغة في التوثيق أو كان علوزن أفعل. وهي أرفعها مثل: فلان إليه المنتهى في التثبت، أو فلان أثبت الناس.

ب. ثم ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق: كثقة ثقة، أو ثقة ثبت.

ج. ثم ما عبر عنه بصفة دالة على التوثيق من غير توكيد كثقة، أو حجة.

د. ثم ما دل على التعديل من دون أشعار بالضبط: كصدوق أو محلة الصدق، أو لا بأس به عند غير ابن معين، فان (لا بأس به) إذا قالها ابن معين في الراوي فهو عنده ثقة.

هـ. ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح، مثل فلان شيح، أو روى عنه الناس.

و. ثم ما اشعر بالقرب من التجريح: مثل فلان صالح الحديث، أو يكتب حديثه.

حكم هذه المراتب:

أ. أما المراتب الثلاث الأولى فيحتج بأهلها، وإن كان بعضهم أقوى من بعض.

ب. وأما المرتبة الرابعة والخامسة، فلا يحتج بأهلهما، ولكن يكتب حديثهم ويختبر، وإن كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة.

ج. وأما أهل المرتبة السادسة فلا يحتج بأهلها، ولكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط، دون الاختبار؛ وذلك لظهور أمرهم في عدم الضبط.

مراتب الجرح وألفاظها ما يلي:

أ. ما دل على التليين: (وهي اسهلها في الجرح) مثل فلان لين الحديث أو فيه مقال.

ب. ثم ما صرح بعدم الاحتجاج به وشبهة: مثل فلان لا يحتج به، أو ضعيف، أوله مناكير.

ج. ثم ما صرح بعدم كتابة حديثه ونحوه: مثل: فلان لا يكتب حديثه، أو لا تحل الرواية عنه أو ضعيف جدا، أو واهٍ بِمَرَّةٍ.

د. ثم ما فيه اتهام بالكذب ونحوه: مثل: فلان متهم بالكذب، أو متهم بالوضع، أو يسرق الحديث، أو ساقط، أو متروك، أو ليس بثقة.

هـ. ثم ما دل على وصفه بالكذب ونحوه: مثل: كذاب، أو دجال، أو وضَّاع، أو يكذب، أو يضع.

و. و ثم ما دل على المبالغة في الكذب "وهي أسوؤها" مثل: فلان أكذب الناس، أو إليه المنتهى في الكذب، أو هو ركن الكذب.

حكم هذه المراتب:

أ. أما أهل المرتبتين الأُولَيَيْنِ فإنه لا يحتج بحديثهم طبعا، لكن يكتب حديثهم للإعتبار فقط، وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى.

ب. وأما أهل المراتب الأربع الأخيرة، فلا يحتج بحديثهم، ولا يكتب، ولا يعتبر به.[74]

قد تتعارض أقوال العلماء في تعديل راو واحد وتجريحه، فيجرحه بعضهم ويعدله آخرون، وحينئد لابد من البحث لمعرفة حقيقة ذلك.

فإذا عُرِفَ كل ذلك أمكن للعالم أن يخلص مخلصا حسنا، في ترجيح بعض الأقوال على بعض، وإذا لم يعلم تفصيل ما ذكرنا كان هناك تعارض بين الجرح والتعديل وللعلماء في هذا ثلاثة أقوال:

١. تقديم الجرح على التعديل ولو كان المعدلون أكثر من الجارحين، لأنّ الجارح اطلع على ما لم يطلع عليه المعدل. وهذا قول جمهور أهل العلم.

٢. يقدم التعديل على الجرح إذا كان المعدلون أكثر من الجارحين، لأنّ كثرة المعدلين تقوى حالهم. وهذا القول المردود لأنّ المعدلين وأن كثروا لا يخبرون بما يرد قول الجارحين.

---

[74]. أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود الطحان النعيمي، **تيسير مصطلح الحديث** (مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). ص.١٨٩-١٩١.

٣. أن الجرح والتعديل إذا تعارضا لا يترجح أحدهما إلّا بمرجح، أي يتوقف عن العمل بالقولين حتى نطلع على مرجح لأحدهما.

والقول الأول هو الذي ذهب إليه المحدثون المتقدمون والمتأخرون.[75]

و. علم مختلف الحديث.

المختلف في اللغة مأخوذة من الاختلاف، ومثله التخالف، وهو ضد الاتفاق. يقال: تخالف القوم واختلفوا، إذا ذهب كل واحد منهم إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر.

وأمّا المختلف في الاصطلاح: يختلف المراد بمختلف الحديث في الاصطلاح باختلاف ضبط كملة (مختلفة). فمن المحدثين من ضبطها بكسر اللام على وزن اسم الفاعل. ويكون المراد بمختلف الحديث على هذا:

١. يقول ابن حجر العسقلاني في كتابه شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: هو الحديث الذي عارضه ظاهرا مثله. ومنهم من ضبطها بفتح اللام على أنه مصدر ميمي، بمعني أنه الحديث الذي وقع فيه الاختلاف. ويكون المراد حينئد بمختلف الحديث.

---

[75]. الدكتور محمد عجاج الخطيب، **اصول الحديث علومه ومصطلحه** (بيروت لبنان: دار الفكر، ٢٠٠٨)، ص. ١٧٤- ١٧٥.

٢. يقول جلال الدين السيوطي في كتابه تدريب الراوي شرح تقريب النواوي: هو أي أن يأتي حديثان متضادان في المعني ظاهرا. أي أن التعريف على الضبط الأول يراد به الحديث نفسه، بينهما يراد التعريف علي الضبط الثاني نفسه التضاد والاختلاف.[76]

يتناول هذا العلم الحديث التي ظهرها التعرض، من حيث الجمع والتوفيف بينهما، إما بتنفيد مطلقها، أو بتحصيص عامها، أو بحملها على تعدد الحادثة التي جاء من أجلها الحديث، أو غبر ذلك، كما يتناول احيانا بيان وتأويل ما يشكل من الحديث النبوي، وإن لم يتعارضه حديث آخر.

وعلى هذا فعلم مختلف الحديث هو العلم الذي يبحث في الأحاديث التي ظاهرها متعارض، فيزيل تعارضها، أو يوفق بينهما، كما يبحث في الأحاديث التي يشكل فهمها أو تصويرها، فيدفع أشكالها، ويوضح حقيقتها.[77]

وقد يتبين مما سبق في التعريف أن الحديث لايكون مندرجا في هذا النوع من علوم الحديث إلّا اذا تحققت فيه شروط أربعة، وهي:

---

[76]. اسامة بن عبد الله خيّاط، **مختلف الحديث بين المحدثين ولأصوليين الفقهاء** (الرياض: دار الفضيلة، ط.١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م). ص.٢٥-٢٦.

[77]. الدكتور محمد عجاج الخطيب، **اصول الحديث علومه ومصطلحه** (بيروت لبنان: دار الفكر، ٢٠٠٨)، ص. ١٨٣.

١. أن يكون الحديث من نوع المقبول وهو قسيم المردود ومقتضى هذا أن الحديث المردود لا يشمل مختلف الحديث، لانّ دفع التعارض والبحث عن مسالك التوفيق بين ما تعارض من السنن النبي مختص بالثابت من السنن، والمقبول من الأخبار.

٢. أن يَرِد حديث آخر معارض له في المعني الظاهر، فلا تعتبر من مختلف الحديث تلك الأخبار والآثار التي يفسد اولها آخرها، أو آخرها أولها.

٣. أن يكون الحديث المعارض صالحا للاحتجاج به, ولو لم يكن في رتبة معارضه صحة وحسناً. فإذا كان الحديث المعارض ضعيفا، فإنّ الحديث القوي لا تؤثر فيه مخالفة الضعيف إلّا أن يوجد للحديث الضعيف شواهد ومتابعات تعضده وتجبر ضعفه، فعندئد يمكن للمعارضة أن تقع بينهما.

٤. أن يكون الجمع أو الترجيح بين الحديثين المتضادين ممكناً.[78]

أهمية علم مختلف الحديث.

هذا العلم من أهمّ علوم الحديث يحتاج اليه المحدثون والفقهاء وغيرهم من العلماء، ولا بد للمشتغل به من فهم ثابت، وعلم واسع، ودربة ودراية، ولا ينبغ فيه إلّا

[78]. اسامة بن عبد الله خيّاط، **مختلف الحديث بين المحدثين ولأصوليين الفقهاء** (الرياض: دار الفضيلة، ط.١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م). ص.٢٦-٢٧.

من جمع بين الحديث والفقه. قال الإمام السخاوى فيه: هو من اهم الأنواع مضطر إليه جميع الطوائف من العلماء، وإنّما يكمل للقيام به من كان أمام جامعا لصناعتي الحديث والفقه، غائصا على المعاني الدقيقة.

وهذا العلم ثمرة من ثمار حفظ الحديث وضبطه وفهمه فهما جيدا، ومعرفة عامه وخاصه، ومطلقه ومقيده، وغير ذلك من امور الدراية والخبرة، إذ لا يكفي للمرء أن يحفظ الحديث ويجمع طرقه ويضبط الفاظه من غير أن يفهمه ويعرف حكمه.[79]

علم مختلف الحديث له أهمية كبيرة، أُبرزها من خلال الأمور التالية :

١. أنَّ فهم الحديث النّبوي الشريف فهماً سليماً، واستنباط الأحكام الشرعية من السنة النّبويّة على– صاحبها افضل الصلاة و أتم التسليم – استنباطاً صحيحاً لا يتم إلّا بمعرفة مختلف الحديث.[80]

[79]. الدكتور محمد عجاج الخطيب، **اصول الحديث علومه ومصطلحه** (بيروت لبنان: دار الفكر، ٢٠٠٨)، ص. ١٨٣.

[80]. عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: تعليق ابو عبد الرحمن صلاح بن محمد (بيروت : دار الكمب العلمية، ط ٣ ، ٢٠٠٢) جـ ٢، ص. ١٧٥.

٢. أنَّ كثيراً من العلماء اعتنوا بمختلف الحديث عنايةً كبيرةً، من هؤلاء إمام الأئمة ابن خزيمة رحمه الله تعالى فهو من أحسن الناس كلاماً فيه حتى قال عن نفسه: (لا أعرف حديثين متضادين، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما).[81]

٣. أنَّ النظر في طرق العلماء ومناهجهم في دفع ايهام الاضطراب عن أحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم يُنمّي لدي طالب العلم ملكة في التعامل مع النصوص الشرعية، وكذلك يربيه على تقديس وتعظيم وإجلال الوحي كتاباً وسنةً فلا يرد منها شيئاً، بل يجتهد في طلب التوفيق و الجمع بينها؛ وذلك لعلمه أن نصوص الوحي لا تتعارض بحال.[82]

٤. أنَّ مختلف الحديث يكتسب أهميته من أهمية مُتعلقه وهو فقه الحديث، وقد بلغ من عناية أئمة الحديث بهذا الشأن مبلغاً عظيماً حيث عدَّه بعضهم نصف العلم. قال الإمام علي ابن المديني[83] رحمه الله-: (التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم).[84]

---

[81]. عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: تعليق ابو عبد الرحمن صلاح بن محمد (بيروت : دار الكمب العلمية، ط ٣ ، ٢٠٠٢) جـ ٢، ص. ١٧٦.

[82].احمد بن صفر، **مفتاح السعادة** (القاهرة: الإستقلال الكبرى، ١٩٧٣) ج ٣، ص. ٣٨٣.

[83]. هو الإمام أحد الأعلام أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم البصري الحافظ صاحب التصانيف قال البخاري: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند ابن المديني.وقال أبو داود:ابن المديني

وأمّا حكم مختلف الحديث هو: يختلف الحكم في مختلف الحديث باختلاف ماله من اقسام. وينقسم مختلف الحديث إلى قسمين:

١. أن يكون الحديثان المتعارضان مما يمكن الجمع بينهما.

حكمه، يجب الجمع بينهما. ويتبين، ولا يصار إلى قواعد أخرى ما دام الجمع ممكناً؛ لأنّ في الجمع أعمالا للدليلين معا، وأعمال الدليلين أولى من أهمال أحدهما أو أهمالهما جميعا.

٢. أن يتضاد الحديثان ويتعارضا على وجه لا يمكن معه الجمع بينهما.

حكمه، لا يخلو الأمر في مثل هذا من إحدى حالتين:

أ- أن يثبت نسخ أحدهما الآخر.

ب- أن لا يعرف التاريخ ولا يمكن النسخ فيصار عند ذلك إلى الترجيح.

أعلم باختلاف الحديث من أحمد بن حنبل.وقال عبد الرحمن بن مهدي: علي بن المديني: أعلم الناس بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وخاصة بحديث سفيان بن عيينة توفي سنة (٢٣٤هـ).

[84]. الرمهرمزي الحسن بن عبد الرحمن، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي** (بيروت: دار الفكر: ١٩٧١). ص. ٣٢٠.

فإذا لم يظهر للأحد الحديثين وجه مرجه له على الآخر فيتوقف عندئذٍ عن العمل بكلا الحديثين.[85]

القواعد التي إتبعها المحدثون لدفع التعارض بين الأحاديث هي ثلاثة القواعد، وهي:

١. الجمع.

الجمع في اللغة تقول: (جمعت الشيء: إذا جئت به من ههنا وههنا). والجموع: (الذي جمع من ههنا وههنا، وإن لم يجعل كالشيء الواحد). لذلك، يمكن والقول: أن المراد بكلمة (الجمع) في اللغة: (تأليف المتفرق).

وأمّا الجمع في الاصطلاح هو أعمال الحديثين المتعارضين الصالحين للاحتجاج المتحدثين زمنا، بحمل كل منهما على محمل صحيح، مطلقا أو من وجه دون وجه، بحيث يندفع به التعارض بينهما.

فإذا كان الحديثان المتعارضان صالحين للاحتجاج، ومتحدثين في الزمن فلم يكن أحدهما متقدما، والآخر متأخرا –زمناً– فإنّما لا يخلون –في مدلوليهما– أن يكونا من هذه الأقسام:

---

[85]. اسامة بن عبد الله خيّاط، **مختلف الحديث بين المحدثين ولأصوليين الفقهاء** (الرياض: دار الفضيلة، ط.١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م). ص.٢٨-٢٩.

١- الجمع بين الحديثين العامين.

إذا تبين أنّ الحديثين المتعارضين المراد أن يجمع بينهما عامّي الدلالة فالحكم مثل هذه الحالة هو "التنويع" هو أن يخص حكم أحد المحدثين المتعارضين ببعض الأشخاص أو الموارد أو المعاني التي يشملها مدلول الحديث، ويخص حكم الحديث الآخر ببعض آخر من هذه الموارد أو المعاني أو الأشخاص.

٢- الجمع بين الحديثين الخاصين.

فإذا كان الحديثان المتعارضان خاصي الدلالة فالحكم مثل هذه الحالة هو أن يصار إلى "التبعيض" وهو أن يحمل أحد الحديثين على حال، ويحمل الحديث الآخر على حال أخرى، او يحمل أحدهما على ا□از، ويحمل الآخر على الحقيقة.

٣- الجمع بين الحديث العام والخاص من الأحاديث.

إذا كان أحد الحديثين المتعارضين عامّا في مدلوله، والآخر خاصا في مدلوله. فالحكم في هذه الحالة ان يصار إلى تخصيص الحديث العام في دلالته بالحديث الخاص في دلالته.

٤- الجمع بين المطلق والمقيد من الأحاديث.

إذا تبين أنّ أحد الحديثين المتعارضين مطلق الدلالة والآخر مقيد الدلالة. فالحكم في مثل هذا أن يصار إلى تقييد الاطلاق الوارد في أحدهما بالتقييد الوارد في الآخر.[86]

٢. النسخ.

يطلق النسخ في اللغة على أحد معنيين، هما:

١- الإزالة التي يراد بها الأنعام، والإبطال، والمحو.

٢- الإزالة التي يراد بها النقل، والتبديل، وإحلال شيء محل آخر.

وأمّا الإزالة التي هي على وجه الإعدام والإبطال فقسمان:

١- إزالة الى بدل: ومن هذا قولهم: (نسخت السمش الظل وانتسخته). فالمراد: إزالته حتى صارت في موضعه الذي كان فيه.

٢- إزالة الى غير بدل: والمراد به: الرفع، والإبطال، والإلغاء دون أن يقام للمرفوع أو المبطل بدل يقوم مقامه.

وأمّا النسخ في الاصطلاح هو لقد تعددت تعاريف العلماء للنسخ في لسان الشرع.

---

[86]. نفس المصدر، ص. ١٢٩-١٦٩.

١- فقال بعضهم هو رفع الشارع حكماً منه متقدما بحكم منه متأخرا. أو رفع الشارع حكماً من أحكامه سابق بحكم من أحكامه لاحق.

٢- عبد الرحيم العراقي وابن حجر العسقلاني يقول: رفع تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متأخرا عنه.

تبين الشروط النسخ التي لابد من تحققها في الدليل الناسخ والدليل المنسوخ، وهي ستة:

١- أن يكون الناسخ خطابا شرعا.

٢- أن يكون المنسوخ حكما شرعيا.

٣- أن يكون المنسوخ مقيدا بزمن محدد.

٤- أن الناسخ متراخيا عن المنسوخ.

٥- أن يتساويا في القوة أو يكون الناسخ أقوى.

٦- أن المنسوخ مما يصح نسخه.

يعرف الناسخ والمنسوخ من سنن النّبي بأحد أربعة سبل:

١- تصريح النّبي بالنسخ.

٢- تصريح أحد الصحابة بالنسخ.

٣- معرفة تاريخ الحديثين (الزمن الذي قيلا فيه).

٤- إجماع الأمة على ترك العمل بالحديث.[87]

٣. الترجيح.

الترجيح في اللغة هو التثقيل، والتفضيل، والتقوية، والتغليب. يقال (رجح الشيء بيده: وزنه، ونظر ما ثقله وارجح الميزان: أي أثقل حتي مال).

وأمّا الترجيح في الاصطلاح هو إختلف في تحديد معني الترجيح:

١- يقول ابن عبد الشكور هو اظهار زيادة أحد المتماثلين المعارضين على الآخر بما لا يستقبل حجة لو إنفرد.

٢-يقول جمال الدين الأسنوى هو تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى ليعمل به.

وقد قسم الترجيح بإعتبار وجوهه إلى خمسة أقسام وهو:

١- الترجيح بحال الراوي (أو بإعتبار الإسناد) وما يتعلق به.

٢- الترجيح بحال المروي (أو بإعتبار المتن) وما يتعلق به.

٣- الترجيح بإعتبار الزمان وما يتعلق به.

٤- الترجيح بإعتبار المكان وما يتعلق به.

٥- الترجيح باعتبار امور خارجية.[88]

---

[87]. نفس المصدر، ص. ١٧٣-٢٠١.

[88]. نفس المصدر، ص. ٢٠٥-٢٠٩.

ز. منهج معاني الحديث.

هناك مناهج كثيرة عند المحدثين لهذا العلم، منها ما كتب يوسف القرضاوي، أنه ذكر ثمانية مناهج وهي :

١. فهم السنة في ضوء القرآن الكريم.

٢. جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد.

٣. الجمع أو الترجيح بين مختلف الحديث.

٤. فهم الأحاديث في ضوء أسبابها وملابستها ومقاصدها.

٥. التمييز بين الوسيلة المتغيرة والهدف الثابت الحديث.

٦. التفريق بين الحقيقة والمجاز في فهم الحديث.

٧. التفريق والغيب والشهادة.

٨. التأكيد من مدلولات ألفاظ الحديث.[89]

وذكر شهودى إسماعيل ثلاث مناهج في كتابه " Metodologi Penelitian Hadis Nabi" وهي :

[89] يوسف القرضاوي، **كيف نتعامل مع السنة النبوية** (القاهرة : دار الشروق، ١٩٧٨م). ص. ١١١.

١. بحث المتن بانظر الى درجة السند.

٢. بحث المتن من حيث أنواع الألفاظ من الرواية الأخري.

٣. بحث المتن من حيث المعني.

من تلك المناهج السابقة، ظهرت الخطوات لفهم الحديث فهما عميقا، وهي :

١. بحث صحة الحديث، ويشتمل فيه :درجة الحديث من حيث السند والمتن بقواعد من علماء الجارحين والمعدلين.

٢. بحث معاني الحديث، وهي :

١- بحث الحديث من حيث التاريخ.

٢- بحث الحديث من حيث اللغة.

٣- بحث الحديث بطريقة الموضوعي.

٤- بحث الحديث من حيث المعني.